● أخبار قصيرة

توجه أميركي لتأجيل فرض الرسوم الجمركية على كندا و المكسيك

أشار وزير التجارة الأمريكي هوارد لوتنيك في لقاء إعلامي بأن الرئيس ترامب يتجه نحو تأجيل فرض الرسوم الجمركية على المنتجات القادمة من كندا والمكسيك لفترة شهر واحد، وذلك لمعظم البضائع المتداولة. وخلال حواره مع محطة "سي إن بي سي" التلفزيونية، أوضح لوتنيك أن التأجيل المرتقب لمدة شهر للضرائب على الواردات "سيشمل على الأرجح كافة السلع والخدمات المتوافقة مع الاتفاقية التجارية بين أمريكا والمكسيك وكندا"، مشيراً إلى المعاهدة التجارية التي تم التفاوض عليها خلال فترة رئاسة ترامب السابقة والتي جاءت بديلاً لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبحسب تقديرات لوتنيك، فإن أكثر من نصف واردات الولايات المتحدة من هذين البلدين ستكون مؤهلة للحصول على هذا الإعفاء المؤقت.

باكستان في المرتبة الثانية في مؤشر الإرهاب العالمي

باكستان تحتل المرتبة الثانية في مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٥، حيث ارتفع عدد القتلى في الهجمات الإرهابية بنسبة ٤٥٪ ليصل إلى ١٠٨١ شخصًا خلال العام الماضي. يقدم مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٥، الذي أعده معهد الاقتصاد والسلام، ملخصًا شاملًا للاتجاهات والأنماط الرئيسية للإرهاب على مدى السنوات الـ١٧ الماضية. ارتفع عدد الهجمات الإرهابية في باكستان من ٥١٧ في عام ٢٠٢٣ إلى ١٠٩٩ في عام ٢٠٢٤. خلال العام الماضي، نفذت حركة طالبان الباكستانية ٤٨٢ هجومًا، أسفرت عن مقتل ٥٥٨ شخصًا، بزيادة قدرها ٩١٪ مقارنة بـ٢٩٣ قتيلًا في العام السابق. ارتفعت هجمات الجماعات الانفصالية البلوشية في إقليم بلوشستان من ١١٦ هجومًا في عام ٢٠٢٣ إلى ٥٠٤ هجمات في عام ٢٠٢٤، بينما تضاعف عدد الضحايا أربع مرات من ٨٨ شخصًا في العام الماضي ليصل إلى ٣٨٨ شخصًا.

ترامب يرد على ماكرون بشأن الترسانة النووية

أعرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رغبته في اتخاذ موقف مغاير لما طرحه نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون فيما يتعلق بالترسانة النووية، حيث دعا ماكرون إلى بدء نقاش حول استخدام الأسلحة النووية الفرنسية لحماية الاتحاد الأوروبي. وصرح ترامب خلال لقاء صحفي بالمقر الرئاسي الأمريكي عندما طُلب منه التعليق على تصريحات ماكرون قائلاً: "سيكون أمرًا مثاليًا لو لم نضطر للتطرق إلى هذا الموضوع". وأضاف أنه يتطلع إلى "اتباع نهج مختلف عما اقترحه الرئيس الفرنسي، وتحديدًا إجراء محادثات جادة حول خفض الأسلحة النووية".
يُذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد ذكّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بمصير نابليون بونابرت بعد دعوته لاستخدام السلاح النووي لحماية الاتحاد الأوروبي.

في ظل الدور المشبوه الذي يلعبه

هل الناتو عامل مؤجج للحرب أم صانع للسلام في أوكرانيا ؟

الوفاق / بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحرب الأوكرانية، لا يزال هناك العديد من التساؤلات حول دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بداية واستمرار هذه الأزمة.
تُظهر الوثائق التاريخية والعسكرية والدبلوماسية والجيوسياسية أن الناتو، من خلال توسيع نفوذه في شرق أوروبا ودعمه المستمر لأوكرانيا، قد مهّد الطريق لهذه الحرب.

الخلفية التاريخية وأسباب الأزمة

أعلنت أوكرانيا عن رغبتها في الانضمام إلى الناتو منذ عام ٢٠٠٨، لكن هذه العملية واجهت معارضة شديدة من روسيا. أدت أزمة عام ٢٠١٤، وضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، والتطورات السياسية في أوكرانيا إلى تغيير مسار علاقات هذا البلد مع الناتو.
ووفقًا للوثائق الرسمية للناتو، زادت هذه المنظمة من برامج التدريب والتجهيز العسكري لأوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تصاعد التوتر مع روسيا. بعد الحرب الباردة، وعلى الرغم من التعهدات غير الرسمية لروسيا بعدم التوسع شرقاً، ضم الناتو العديد من دول أوروبا الشرقية إلى عضويته. تظهر الوثائق التي نشرها أرشيف الأمن القومي الأمريكي أن المسؤولين الغربيين قد أكدوا لروسيا في التسعينيات عدم توسع الناتو، لكن هذه التعهدات تم تجاهلها.
يعتقد محللون بارزون، بمن فيهم جون ميرشايمر، أن توسع الناتو كان العامل الرئيسي في تصاعد التوترات بين روسيا والغرب. وكانت أنظمة الدفاع الصاروخي المنتشرة في بولندا ورومانيا والاتفاقيات العسكرية الواسعة بين الناتو وأوكرانيا تُعتبر من وجهة نظر روسيا تهديدًا مباشرًا وأدت إلى تفاقم الأزمة.

دور الناتو في الحرب

يظهر تحليل سياسات الناتو أن هذه المنظمة لعبت دورًا مباشرًا في تأجيج الحرب من خلال إرسال الأسلحة، وتدريب القوات الأوكرانية، وفرض عقوبات شديدة على روسيا.
تشير تصريحات مسؤولي الناتو والولايات المتحدة إلى أن هذه الحرب اعتُبرت فرصة "لإضعاف روسيا" عالميًا. وفقًا للبيانات الرسمية للناتو وتقارير البنتاغون، أرسل أعضاء الناتو أكثر من ١٠٠ مليار دولار من المساعدات العسكرية إلى أوكرانيا، بما في ذلك أنظمة صواريخ هيمارس، ودبابات أبرامز وليوبارد، ومعدات حربية متطورة أدت إلى تصعيد الصراع.
منذ عام ٢٠١٥، نفذ الناتو والدول الغربية برامج تدريب عسكري للقوات الأوكرانية. كان لهذه البرامج، التي نُفذت ضمن عمليات مثل "المجموعة التدريبية المشتركة متعددة الجنسيات"، تأثير كبير في زيادة القدرة القتالية لأوكرانيا وهيأت الأرضية للصراع العسكري مع روسيا.
شملت العقوبات الواسعة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء الناتو الآخرين قيودًا على الطاقة والتكنولوجيا والتمويل. تظهر الدراسات الاقتصادية أن هذه العقوبات لم تضعف روسيا فحسب، بل زادت أيضًا من الضغوط الاقتصادية على الدول الأوروبية.
أكدت روسيا دائمًا أنها تعتبر تدخل الناتو وتوسعه نحو حدودها تهديدًا أمنيًا. وكانت العمليات الروسية في أوكرانيا استجابة لتهديدات الناتو وإجراءاته الاستفزازية.

الناتو والجهود الدبلوماسية للسلام

يدّعي الناتو دعم أوكرانيا حتى تحقيق "النصر الكامل"، لكن لم تُلاحظ جهود دبلوماسية ملموسة للتفاوض المباشر مع روسيا.
فشلت محادثات اسطنبول عام ٢٠٢٢، التي جرت بوساطة تركية، بسبب التدخلات الغربية. لم يتم تنفيذ المفاوضات والخطط المقترحة لتقليل الصراع، مثل اتفاقيات مينسك ١ و٢ التي تشكلت بدعم من فرنسا وألمانيا، بشكل كامل من قبل الناتو.
أكد بعض المسؤولين السابقين في ألمانيا وفرنسا أن هذه الاتفاقيات صُممت في الغالب "لكسب الوقت" لصالح أوكرانيا. ومع ذلك، في أعقاب التطورات الأخيرة في الحرب الأوكرانية، بذل الناتو والاتحاد الأوروبي جهودًا واسعة لإقرار السلام والاستقرار في هذا البلد.

مخاوف جديدة

بدأت الولايات المتحدة وروسيا مؤخرًا مفاوضات بهدف إنهاء الحرب في أوكرانيا. أُجريت هذه المفاوضات دون حضور ممثلين عن أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، مما أثار مخاوف جدية بين القادة الأوروبيين. يعتقدون أن أي اتفاق سلام يجب أن يتم بمشاركة مباشرة من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي للحفاظ على المصالح والأمن الإقليمي. شدد القادة الأوروبيون، من خلال عقد اجتماعات طارئة، على ضرورة المشاركة النشطة في محادثات السلام. يعتقدون أنه لا ينبغي اتخاذ قرارات بشأن أمن أوروبا دون مشاركة الدول الأوروبية. كما أعد الاتحاد الأوروبي حزم مساعدات عسكرية ومالية جديدة لدعم أوكرانيا حتى تكون في موقف أقوى خلال محادثات السلام.
مع تغير نهج الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس ترامب، ظهرت توترات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في الناتو. أكد ترامب أن أوروبا يجب أن تلعب دورًا أكبر في ضمان أمنها، مطالباً بزيادة الميزانيات الدفاعية للدول الأوروبية. أدى هذا إلى خلافات في النهج الأمني والدفاعي على جانبي المحيط الأطلسي.
اقترح بعض الدول الأوروبية، بما فيها بريطانيا وفرنسا، نشر قوات حفظ سلام في أوكرانيا بعد إقرار وقف لإطلاق النار. ستُنشر هذه القوات بهدف ضمان الاستقرار ومنع تجدد الصراعات في المناطق الحساسة. ومع ذلك، تواجه هذه الخطة تحديات مثل معارضة روسيا والحاجة إلى تنسيق واسع بين الدول الأعضاء في الناتو.
لم يتمكن الاتحاد الأوروبي، بسبب اعتماده الاستراتيجي على الناتو، من النجاح في خلق السلام. وفي المقابل، قدمت دول مثل الصين وتركيا، كلاعبين مستقلين، مقترحات محددة لتخفيف التوتر.

العقبات في طريق السلام

لا يزال الناتو يؤكد على توسيع العقوبات وإرسال المزيد من الأسلحة إلى أوكرانيا، وهو ما يشكل عائقاً أمام أي اتفاق سلام دائم. بعض دول الناتو مثل المجر وتركيا تريد تخفيف التوترات، بينما تصر دول البلطيق وبولندا على مواصلة الضغط على روسيا.
تظهر التحليلات الاستراتيجية أن الهدف الرئيسي للناتو هو تقليل القوة الجيوسياسية لروسيا، وليس مجرد الدفاع عن أوكرانيا. إمكانية اتفاق سلام في حال ضمان حياد أوكرانيا ووقف توسع الناتو، هناك احتمال للتوصل إلى اتفاق، لكن المشهد الحالي يُظهر عدم رغبة الناتو في التعاون اللازم لتحقيق السلام.
من المحتمل أن يلعب الناتو والاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً في إعادة إعمار أوكرانيا، لكن وجودهما العسكري في هذا البلد قد يكون مثيراً للتحديات، وهذا أحد التحديات الأساسية التي تواجه موسكو في طريق تحقيق السلام.

يظهر تحليل سياسات الناتو أن هذه المنظمة لعبت دورًا مباشرًا في تأجيج الحرب من خلال إرسال الأسلحة، وتدريب القوات الأوكرانية، وفرض عقوبات شديدة على روسيا

هل عدم اليقين الجيوسياسي أوقف مباحثات السلام بين باكو ويريفان؟

مضى أكثر من ٤ أشهر على آخر لقاء بين إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، ونيكول باشينيان، رئيس وزراء أرمينيا، وأُجريت آخر مفاوضات السلام على هامش قمة بريكس في كازان، روسيا الاتحادية، في ٢٤ أكتوبر. في هذا اللقاء، ناقش الطرفان تقدم أجندة السلام الثنائية، بما في ذلك معاهدة السلام، وترسيم الحدود ووضع العلامات عليها، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.
تم توجيه وزيري خارجية البلدين لمواصلة المفاوضات الثنائية لإتمام وتوقيع اتفاقية السلام في أسرع وقت ممكن. وعلى الرغم من عقد لجنة ترسيم الحدود اجتماعاً أو اثنين، إلا أن هناك توقفاً في اللقاءات على مستوى وزراء الخارجية أيضاً. صحيح أن الطرفين يدرسان بشكل متبادل المراسلات والمقترحات المتعلقة باتفاقية السلام، لكن غياب الاتصالات المباشرة لافت للنظر.
يبدو أن السبب الرئيسي لهذا التوقف هو عدم اليقين الجيوسياسي في العالم. فقد أحدثت باكو توقفاً مع الأخذ في الاعتبار التطورات على الساحة الدولية. إن عودة دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، والنزاع المستمر في أوكرانيا، والتغييرات المحتملة في النفوذ الروسي في المنطقة، تخلق حالة من عدم اليقين لجمهورية أذربيجان.
تسعى باكو إلى تهيئة ظروف مواتية لوضع يتيح تحقيق أقصى قدر من المنفعة من الاتفاق. ويؤثر عدم اليقين الجيوسياسي بشكل مباشر على المفاوضات بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان.
على سبيل المثال، لم يتخذ ترامب وإدارته بعد موقفاً محدداً بشأن المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان. كما أن كيفية حل المشكلة الأوكرانية سيكون لها تأثير خطير على المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان.
يعتقد الجانب الأذربيجاني أن ترامب سيعطي أولوية أكبر لضمان مصالح جمهورية أذربيجان في هذه المسألة. على الأقل لأنه في ذروة الانتخابات

الرئاسية الأمريكية، دعم إلهام علييف ترامب بشكل علني وصريح. كما من الواضح أن حرب الـ٤٤ يوماً في عام ٢٠٢٠ تزامنت تماماً مع نهاية فترة رئاسة ترامب الأولى، ولم يتدخل ترامب بأي شكل من الأشكال في مسار الحرب الثانية في قره باغ.
أشار صاحب علييف، عضو البرلمان الأذربيجاني، في حوار مع "يني مساوات" إلى نقاط جديرة بالاهتمام: "عدم اليقين الجيوسياسي لا يخلو بالطبع من تأثير على المفاوضات بين جمهورية أذربيجان وأرمينيا، لكن العامل الحاسم هنا هو أن تقريباً أياً من القوى والدول الكبرى التي تعمل أرمينيا بإملاءاتها، لا تريد السلام في هذه المنطقة. أستخدم عبارة 'تقريباً' لأن موقف إدارة ترامب في هذا الشأن لم يتضح بالكامل بعد. فكروا بأنفسكم، إذا كان الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا، مهتمين بحل النزاع بين البلدين، مع العلم أن أحد بنود معاهدة السلام هو عدم نشر ممثلين لقوى ثالثة على طول الحدود، فلماذا مددوا مهمة البعثة المدنية الأوروبية في أرمينيا لمدة عامين آخرين؟ لماذا تستمر فرنسا نفسها في تسليح أرمينيا وتشجيعها على الانتقام؟ لماذا في روسيا، على أعلى المستويات، لا يخفون أسفهم من أن باشينيان قال إن 'قره باغ هي أذربيجان'؟ كل هذه الأسئلة بلاغية، أي أن الإجابة كامنة فيها. بعض الدول الكبرى التي ذكرناها ولم نذكرها، ليست مهتمة بالسلام في هذه المنطقة. وأرمينيا أيضاً، إذا كانت ترغب حقاً في السلام، فإنها تقع تحت تأثيرهم ولا تتجاوز قول هذا ظاهرياً. بمجرد أن تخطو خطوة للأمام في هذا الاتجاه تحت ضغط أذربيجان، تعود على الفور خطوتين للخلف." و ذلك بحسب علييف.
في غضون ذلك، أعلن باشينيان أن يريفان مستعدة لاتخاذ خطوات لإعادة العلاقات مع باكو وأنقرة.
وقال: "إن إعادة فتح ثلاثة معابر حدودية على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان (هذه الخطة قيد التداول منذ عام ٢٠٢٢) ستسمح للشاحنات والسيارات الأذربيجانية بدخول أراضي أرمينيا والتوجه، على سبيل المثال، إلى نخجوان وتركيا."
وقال رئيس وزراء أرمينيا: "هذه القرارات لم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس وزراء أرمينيا فقط بسبب موقف ورفض جمهورية أذربيجان، ويمكن الموافقة عليها في غضون أسبوع أو أسبوعين. فيما يتعلق بالبنية التحتية للدخول إلى نخجوان، يمكن القيام بذلك بسرعة كافية أيضاً. يمكن للشاحنات دخول أراضي أرمينيا عبر معبر كورنيدزور على طريق لاتشين-كورنيدزور، والسفر إلى الحدود الأرمنية-التركية، ودخول تركيا عبر معبر مارغارا."
وقال باشينيان إن الشيء نفسه ينطبق في الاتجاه المعاكس.
وأضاف: "البنية التحتية المادية اللازمة لمثل هذا النقل العابر للبضائع جاهزة حالياً، وكل ما تبقى هو اتخاذ قرار قانوني في حالة موافقة باكو وأنقرة."